" دور التعليم الثانوي العام في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠"

إعداد/ إبراهيم أحمد جمعة عبدالمنعم

باحث دكتوراه ووكيل مدرسة القوصية الثانوية بنين بإدارة القوصية التعليمية بأسيوط

تحت إشراف

أ.د. جمعة سعيد تهامي
أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكلية التربية
جامعة بنى سويف

أ.م.د. مروة عزت عبدالجواد
أستاذ أصول التربية المساعد ورئيس قسم أصول التربية بكلية التربية
جامعة بنى سويف

المستخلص:

هدف البحث التعرف علي دور التعليم الثانوي العام في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ولتحقيق ذلك مر البحث بمجموعة من الإجراءات تمثلت في تأصيل نظري تحليلي يشمل الإطار العام للدراسة، والإطار المفاهيمي للتعليم الثانوي العام ولأبعاد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع الدراسات ذات الصلة وتحليلها والإفادة منها، وقدم البحث عدة توصيات لتحسين دور التعليم الثانوي العام في تحقيق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠منها ما يآتي: التركيز علي أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، واستراتيجية التحول الرقمي لتكون منطلقات لاعتماد دور التعليم الثانوي العام في تحقيق أهدافه، ومراجعة السياسات التعليمية واللوائح ذات الصلة لإجراء التعديلات اللازمة عليها مع متطلبات التنمية المستدامة، وإعادة تصميم المناهج والمقررات للتتناسب مع واقع سوق العمل، عقد الشراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة والتعليم العالي وقطاعات الأعمال من أجل تقديم الدعم وتوفير الخدمات اللازمة لمعلمي ومتعلمي التعليم الثانوي العام لتحقيق دور رائد في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: التعليم الثانوي العام، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

Abstract:

The research aimed to identify the role of general secondary education in achieving the dimensions of the sustainable development strategy: Egypt's Vision 2030. The research adopted the descriptive analytical approach by collecting, analyzing and benefiting from relevant studies. The research presented several recommendations to improve the role of general secondary education in achieving the dimensions of the sustainable development strategy: Egypt's Vision 2030.

Keywords: General Secondary Education, Egypt's vision 2030.

مقدمة:

يشهد العصر الحالي تطوراً تكنولوجياً فرض نفسه على شتى مجالات الحياة، ولا سيما في مجال التعليم الذى ترتكز عليه المجالات الأخرى، وتتسارع جهود النظم التربوية على اختلاف أيدولوجيتها في كيفية توظيف التكنولوجيا الرقمية في عمليات تطوير وتحديث التعليم، بما يتلاءم مع متطلبات عصر تكنولوجيا الاتصالات والثورة الصناعية الرابعة وصناعات الجزيئات، وما يستتبعه من استخدام معطيات الثورة الرقمية.

وقد أكدت استراتيجية رؤية مصر ٢٠٣٠م علي أن التعليم الثانوي العام يجب أن يساهم مساهمة كبيرة في التحول الاجتماعي في مصر خلال الأعوام القادمة، حيث حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف لتنمية الإمكانيات البشرية هي: تحسين جودة النظام التعليمي بما يتسق مع النظم الدولية، وتوسيع نطاق الحصول علي التعليم للجميع، وتحسين القدرة التنافسية للنظام، ونواتج عملية التعليم والتعلم.

وتعتبر مرحلة التعليم الثانوى العام من أكثر أنواع التعليم النظامي ارتباطاً بالمواطنة الاجتماعية والمستقبل المهني للفرد وبالمكانات الاجتماعية، لذلك كان من الطبيعي أن تجرى الدول المتقدمة تغييرات أساسية في فلسفته، وأهدافه، وبنيته، والخطط والمقررات الدراسية فيه باعتباره حيوياً لمواكبة مطالب الثورة الرقمية المتلاحقة.

ولما كان التعليم الثانوى العام يعتبر مرحلة لها أهميتها على صعيد المجتمع والفرد، ومستقبلهما معاً، وعلى أساسها تتحقق استرتيجيات التنمية الوطنية، لذا كان لابد من التعرض

لهذا الدور، وتطويره بشكل عام يتمشى مع دوره المأمول في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ التي يتكاتف الجميع على تحقيقها.

مشكلة البحث:

يتزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بمدي فاعلية وكفاءة المؤسسات التعليمية في تأدية مهامها وتحقيق رسالتها وأهدافها التى أنشات من أجلها، كما أن التطور التقني والمتطلبات الجديدة لمجتمع التعليم الرقمي، تفرض على مدارس التعليم الثانوى العام استغلال أفضل الفرص المتاحة والطاقات الموجودة لمواكبة عصر التحول الرقمي (صفاء أحمد محمد، ٢٠١١، ٥١٨).

وانطلاقاً من أن التعليم الثانوى العام يمثل الركيزة الأساسية للنظام التعليمي، والاعتماد على التكنولوجيا مسايرة للعالم المتقدم، وانتقالاً من الطرق العقيمة في التدريس والاعتماد على الكتب الورقية كمصدر وحيد للعملية التعليمية، بدأت وزارة التربية والتعليم في إقامة البنية التحتية الرقمية على مستوى فصول الدراسة بالتعليم الثانوي والتوسع في استخدام موارد التعلم الرقمي المتاحة من خلال بنك المعرفة، واستخدام التابلت في الدراسة والامتحانات (أحمد عاطف عبدالرحمن، ٢٠١٩، ٢).

وتشير دراسة مهنى (٢٠٢٠) إلى زيادة معدلات التسرب من الدراسة، وانعدام المساواة في المعاملة التعليمية، إلى جانب تعطيل المدارس مؤخراً نتيجة لجائحة كورونا، وبينما يبدو أن إغلاق المدارس يمثل حلاً منطقياً لتحقيق التباعد، إلا أن إغلاقها لمدة طويلة يؤثر سلباً على التحصيل الدراسي، وخاصة على الطلاب الذين لا يملكون بدائل عن تلقى التعليم التقليدى (مهني محمد ابراهيم، ٢٠٢٠، ٨٩).

وبناءً على أن مرحلة التعليم الثانوى العام المسئولة عن بناء وتكوين الإنسان المصري ذي المسئولية الشخصية والاجتماعية، وغرس وتنمية أهداف التربية الحديثة وثقافتها في عصر الثورة الرقمية، وانطلاقاً من رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تهدف لإعادة صياغة نظام التعليم قبل الجامعي بغية تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية، وتعزيز التعلم مدى الحياة، ومحو الأمية الهجائية والرقمية، وتطوير نظم التقويم والامتحانات، وتمكين المعلمين والطلاب

من مهارات التحول الرقمي، وبما يعمل على إعادة الثقة بين المجتمع وإدارة التعليم في مصر، يأتي البحث الحالي في محاولة للتعرض لدور التعليم الثانوي العام في تحقيق أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠.

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تحسين دور التعليم الثانوي العام في تحقيق أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠؟

هدف البحث:

تمثل الهدف الرئيس للدراسة فى: **الوصول إلى كيفية تحسين دور التعليم الثانوي العام في تحقيق أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠**

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أنه:

١- يقدم معلومات نظرية ووثائقية يمكن من خلالها إلقاء الضوء علي التعليم الثانوى العام وأبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- منسجم مع التوجهات التربوية الحديثة برؤية مصر ٢٠٣٠ التي تدعو إلى ضرورة الإفادة من التعليم تحقيق التنمية المستدامة.

٣- محاولة معالجة القصور والضعف وتعزيز جوانب القوة وتحديد الفجوة بين النظرية والتطبيق فيما بتطبيق بدور التعليم الثانوى العام في التنمية

٤- يفتح المجال أمام المهتمين والباحثين بالتعليم ومشكلاته بأهمية دراسة دور التعليم الثانوي العام في تحقيق أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة البحث، وتم ذلك بجمع عدد كبير ومتنوع من الدراسات والأدبيات التربوية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثم معالجتها لوصف وتحليل متغيرات الدراسة وهى: التعليم الثانوى العام، ، وأبعاد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

مصطلحات البحث:

أ- التعليم الثانوى العام(General Secondary Education):

يقصد بالتعليم الثانوي العام ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يُقدم للطلاب في المرحلة العمرية ما بين ١٥و١٧ سنة، ومدته ٣ سنوات، ويهدف إلى إعداد الطلاب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي أو المشاركة في الحياة العامة، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية (ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦، ٢٨٠).

ب-رؤية مصر ٢٠٣٠ (Egypt's Vision 2030):

تعرف بأنها خطة طموحة فى مسيرة التنمية الشاملة لمصر، وتم صياغتها لتكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من إمكانيات مصر وميزاتها التنافسية وتعمل على إعادة إحياء دورها الريادى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى الدولى، وتوفير حياة لائقة وكريمة للمواطنين قائمة على العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تخطيط مستقبل التنمية المستدامة لمصر حتى عام ٢٠٣٠(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ٢٠١٤، ٩).

الإطار النظري للبحث

أولاً- التعليم الثانوي العام:

١-فلسفة التعليم الثانوي العام:

يمثل التعليم الثانوي المرحلة التعليمية التي تسبق مرحلة التعليم الجامعي وتلي مرحلة التعليم الأساسي، وهو التعليم الذي يقابل مرحلة المراهقة، وهي من أهم مراحل النمو لدى الإنسان ومدة التعليم الثانوي في مصر ثلاث سنوات، وقد ارتبطت فلسفته منذ نشأته وحتى الآن بواقع المجتمع المصري، وتغيرت بتطوراته، وتأثرت بأحداثه، ويمكن تحديد الاعتبارات الأساسية لبنية وضرورة التعليم الثانوي العام في مصر على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة في الاعتبارات التالية(زكي البحيري، ٢٠٠٨، ٥٩-٦٠):

أ. الاعتبارات التربوية: يعتبر التعليم حق من الحقوق الإنسانية، وهو ما نص عليه الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وكل الدساتير القومية، وفى ضوء تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

يجب أن يتاح التعليم الثانوي للجميع حسب قدرات ورغبات كل شاب في الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا وحسب الرغبة في الالتحاق بسوق العمل.

ب. الاعتبارات الاقتصادية: برزت المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية بشكل متنامٍ في العقود الأخيرة، وبحلول التسعينيات اكتسب التعليم الثانوي أهمية كبرى ، وخاصة فيما يتعلق باكتساب المهارات والقدرات واللغات في ظل المنافسة العالمية التي تدور في فلك الدول المتقدمة، ولذلك أصبحت النظرة العامة للتعليم الثانوي باعتباره أحد القطاعات الهامة للاقتصاد المصري.

ج. الاعتبارات القومية: أصبح التوجه القومي للتعليم الثانوي العام اتجاهاً عاماً يجب أن ينسحب بدرجات متفاوتة على النظم التعليمية، وهو أحد ضمانات الأمن القومي المصري في كل مستوياته.

د. الاعتبارات الاجتماعية: يعتبر التعليم قاعدة بناء التنمية والمواطنة وتماسك الجبهة الداخلية، فهو أداة لتذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وتحقيق الحراك الاجتماعي، لذلك زادت المطالبات لكي يكون التعليم الثانوي للجميع.

والتربية فى إعدادها للأفرد تقوم بترجمة الفلسفة الاجتماعية إلى فلسفة تربوية تقود التعليم نحو تقدم المجتمع، حيث يسعى التعليم الثانوى العام إلى إعداد وتشكيل الفرد الإنسانى فى مجتمع إنسانى فى زمن معين ومكان معين، بحيث يصبح مواطناً يتمكن من التفاعل مع المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به، ويعرف ما عليه من واجبات فيؤديها، وما له من حقوق فيتمسك بها، ويعمل على تحقيقها (تركى عبد الفتاح، ٢٠٠٨، ٥٥).

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن فلسفة التعليم الثانوى العام الحالية ومجانيته هى نتاج لما نصت علية وثيقة دستور مصر من أن التعليم حق وفى ضوء تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وهو أداة لتذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وتحقيق الحراك الاجتماعي، ولذلك فإن نظم التعليم تتحمل قسطاً من مسئولية البطالة إذا لم تأخذ بالاعتبار بدرجة كافية متطلبات عالم التشغيل، خاصة في ظل غياب توافر التوجيه التعليمي الصحيح، فالبطالة هي نتيجة طبيعية لانعدام أو عدم كفاية الصلة بين الحياة العملية وما يتلقاه الطالب

من مواد علمية ومعرفية، إذ يجب أن يسمح التعليم في المدرسة الثانوية للطالب المتخرج أيًا تكن درجة تحصيله العلمي أن يتوافر لديه الحد الأدنى من التعليم المهني ومبادئ وأسس التفاعل مع روح عصرنا الحالي وعقليته بجميع تعقيداته وتقنياته الحديثة، باعتبارها المدخل الضروري لمواجهة تحديات التشغيل ومتطلباته، وهو ضرورة حياة وبقاء لطرق أبواب عالم العمل، والتعامل مع تحديات المهن الجديدة، وما تتطلبه من كفاءات مهنية.

٢-أهداف التعليم الثانوي العام:

يعد الهدف الرئيس من التعليم الثانوي العام هو بناء الشخصية المتكاملة التي تعبر مرحلة المراهقة بأمان ، وأن يتم إعداد الطالب للإلتحاق بالتعليم الجامعي ، وكذلك تزويده بالمهارات الحياتية المناسبة التي تساعده على تكوين الشخصية السوية والانخراط في المجتمع وعالم العمل. **وقد نص دستور عام ٢٠١٤ المادة ١٩ على أنه من أهداف التعليم الثانوى ما يلي**(جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ٩):

أ- بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية.

ب-تأصيل المنهج العلمي في التفكير.

ج-تنمية المواهب وتشجيع الابتكار.

د- ترسيخ القيم الحضارية والروحية.

هـ-وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز.

واذا كان تمكين الطلاب من الالتحاق بالتعليم الجامعي الهدف الرئيس للتعليم الثانوي العام، فأيضا يمكن القول أن أهداف وأدوار التعليم الثانوي العام تتمثل في تنمية شخصية الطلاب بأبعادها المتعددة عن طريق إعدادهم للمشاركة الجادة في الحياة، وتأهيلهم لمتابعة التعليم العالي والجامعي، تعزيز القيم الروحية لديهم، وتنمية الاعتزاز بالتراث والجمع بين الأصالة والمعاصرة، الاستمرار في تنمية معرفة الطلاب بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسة في المجتمع، وتنمية معرفة الطلاب بالعلوم وتعزيز الروح العلمية وتقوية الاتجاهات العلمية واستخدامها في حل المشكلات واستيعاب حقائق العلم المتجددة وتطبيقاتها.

٣- أهمية ووظائف التعليم الثانوي العام:

تأتي أهمية مرحلة التعليم الثانوي العام باعتبارها أكثر مراحل التعليم تميزاً، ليس فقط لكونها مرحلة تتوسط مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم العالي والجامعي، ولكن لكونها تمثل عنق الزجاجة الذي يتحدد من خلاله مستقبل الطلاب التعليمي والوظيفي والاجتماعى.

وتظهر أهمية التعليم الثانوى العام من أن المرحلة العمرية لمنتسبيه من أحرج المراحل التعليمية لأنها تقابل مرحلة المراهقة في حياة الطلاب وهي مرحلة بناء الذات وتكوين الشخصية السوية ذات الاتجاهات والقيم السليمة (محمد هاشم، رمضان محمد(٢٠١٢، ١٢٢)، لذا اهتمت الدولة بالتعليم الثانوي وإدراكاً لأهميته فقد أعطي الدستور المصري التعليم الثانوي اهتماماً كبيراً، لينص على جعل مرحلة التعليم الثانوي مرحلة إلزامية حيث جاء بهذه المادة أن "التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمة وفقا للقانون" (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ٩).

وتعد وظيفة التعليم الثانوي وظيفة ثنائية تعني بإعداد الفرد للحياة ودخوله سوق العمل من ناحية، وتعده لمواصلة الدراسة في التعليم العالي من ناحية أخرى، ويمكن تحديد أهمية التعليم الثانوي العام في **النقاط الرئيسة التالية** (نقابة المعلمين، ٢٠٠٨، ٧):

أ- تغطى سنوات التعليم الثانوي فترة المراهقة لدى الطلاب، وما يصحبها من تغييرات أساسية في البناء والإدراك والسلوك، وما يتبعها من متطلبات أساسية لنواحي النمو التي تكون شخصية الفرد وتحدد سلوكه وعلاقاته.

ب- تتبع الكثير من مشكلات التعليم الثانوي مما يجري في المجتمع من أحداث وما يدور فيه من أفكار وما يحيط به من أزمات وما يسوده من فلسفات وما يطرأ عليه من تغييرات وما يكتنفه من عوامل تؤثر في سياسته واقتصاده وفكره ونظرته الاجتماعية.

ج- يتصل التعليم الثانوي اتصالاً وثيقاً بما يسبقه وما يلحقه من مراحل التعليم، تلك الصلة التي تتطلب الدقة في تخطيط مناهجه ومناشطه بحيث تلائم مختلف أهداف ومناهج تلك

المراحل التعليمية من ناحية وتناسب ظروف المتعلمين ورغباتهم من ناحية ثانية وتشبع احتياجات المجتمع وتحقق الأهداف العامة المنشودة من ناحية ثالثة.

د- أن التعليم الثانوي ليس نوعاً من الترف أو الرفاهية التعليمية، وإنما يمثل فترة الإعداد الجاد للمواطن وبناء الأطر الفنية التي تحتاجها التنمية وتساهم بجدية في تحقيق الأهداف الرئيسة للمجتمع.

وبناءً على ما سبق يتضح أن أهمية التعليم الثانوى تأتى من أن مهمة المدرسة الثانوية هي التأثير المنظم على سلوك أبنائها وإعدادهم اجتماعيا ونفسياً للمشاركة الإيجابية والفعالة في تقدم هذا المجتمع، ومن هنا كانت خطورة هذه المرحلة التعليمية، لأنها مرحلة انتقال بين المرحلة الأولى والمراحل الأخرى، سواء كانت جامعات أو معاهد أو الحياة ذاتها، وأن التعليم الثانوي يمثل فترة الإعداد الجاد للمواطن المزود بجميع المهارات الحياتية المناسبة التي تمكنه من مواصلة الدراسة الجامعية وكذلك الانخراط في عالم العمل، وبناء الأطر الفنية التي تحتاجها التنمية وتساهم بجدية في تحقيق الأهداف الرئيسة للمجتمع، ورؤي تنميته المستدامه المتعاقبة.

ثانياً- أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

حددت رؤية استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠م" رؤيتها المتمثلة فى أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠م ذات اقتصاد تنافسى ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والإندماج الاجتماعى والمشاركة، ذات نظام ايكولوجى متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة وتريقى بجودة حياة المصريين، كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ٢٠١٤، ٩).

ويأتى التعليم مفتاحاً لتحقيق هذه الرؤية من خلال النظر إلى أهدافها، ويشير الواقع إلى أن التعليم الثانوى العام بواقعه الحالى يلزمه الكثير من التطوير لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، مما يستلزم العمل على تطوير التعليم الثانوى العام.

١- أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م:

تتكون استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ من ثلاثة أبعاد أساسية، تتضمن عشرة محاور، وتتمثل الأبعاد الثلاثة فى البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، كما يوضحها شكل رقم (١) الآتى:

السياسة الخارجية والأمن القومي							السياسة الداخلية	
البعد الاقتصادي				البعد الاجتماعي			البعد البيئي	
المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس	المحور السابع	المحور الثامن	المحور التاسع	المحور العاشر
التنمية الاقتصادية	الطاقة	الابتكار والبحث العلمي	الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية	العدالة الاجتماعية	الصحة	التعليم والتدريب	الثقافة	البيئة	التنمية العمرانية
السياسة الخارجية والأمن القومي							السياسة الداخلية	

شكل رقم (١)

يوضح أبعاد ومحاور استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠(إعداد الباحث)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، وتتناولها الدراسة فى علاقتها بالتعليم الثانوى العام، وكيفية عمله على تحقيقها كما يلى:

١- البعد الاقتصادي:

يشتمل البعد الاقتصادي في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ على أربعة محاور، وهي: محور التنمية الاقتصادية، ومحور الطاقة، ومحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي، ومحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، وتتناول الدراسة كل محور منهم كما يأتى:

أ- محور التنمية الاقتصادية

أصبحت التنمية الاقتصادية الجسر الأساسى لتنمية وتقدم المجتمعات، وتحقيق النمو المتوازن وذلك عن طريق وضع حلول للمشكلات التى تعانى منها تلك المجتمعات، ومن هذا المنطلق يعتبر التعليم شكلاً من أشكال الاستثمار بعيد المدى فهو استثمار بشرى يقاس عائده على المدى البعيد، كما يعتبر التعليم أيضاً من أهم وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص فيصبح علو الأفراض اجتماعياً وترقيهم مرتبطاً بما يحصلون عليه من تعليم (رفعت عزوز، طارق عبدالرءوف، ٢٠٠٩، ١٥).

ويمكن القول أن العملية التعليمية من الركائز الأساسية التنمية الاقتصادية، وتمثل إحدى القوى الفاعلة لإنتاج المعرفة ونشرها وتطويعها فى إطار التعلم مدى الحياة والسعى نحو توجيه نظم التعليم لمساعدة الأفراد على اكتساب الاتجاهات والمعارف والمهارات والجدارات والخبرات التى تمكنهم من التكيف مع متطلبات الحياة المتغيرة وتسمح لهم بالمنافسة على المستوى العالمى.

ويعتبر التعليم من أهم هذه العوامل ويؤثر فى تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها وإنتاجيتها وبذلك يسهم فى عملية التنمية بصورة فعالة، وقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى فى بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أولى للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت فعلاً بفضل المستوى التعليمى المرتفع لأفراد القوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما أدى إلى الدخول فى مصاف الدول الكبري (دغمان زوبير،٢٠١٩، ٢٥٢)

مما سبق يتضح أن العلاقة بين التنمية والتعليم علاقة تبادلية طردية لا يمكن لأحده يستغني عن الآخر، فقطاع التعليم بحاجة إلى استمرارية التمويل داخل مؤسساته المختلفة، كما أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى كفاءات بشرية متعلمة ومدربة، وكلما ارتقت جودة التعليم انعكست إيجاباً على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

ويشير ذلك أن التعليم الثانوى العام له تأثير طويل المدى في نشر الوعى بقيم التنمية الاقتصادية، حيث هناك عدة طرق يؤثر بها في التنمية منها زيادة النمو الاقتصادي، عن

طريق زيادة إنتاجية الموارد القائمة، وبخاصة قوة العمل المستقبلية، وابتكار أو تبني تكنولوجيات جديدة سريعة الاندماج في مجالات العمل، وتحسين الصحة وزيادة الإمداد بالعمالة المدربة، وتحسين سبل الاستثمار في التعليم والصحة والعمل على زيادة النمو الاقتصادي، والتوعية بالمصطلحات الاقتصادية الكاملية التى تمكن الطلاب من التعرف والمشاركة فى التنمية الاقتصادية كالقيمة المضافة، واقتصاديات المعرفة، والسلوك المالى ومهاراته، والرفاه المالى، والادخار، والاستثمار من أجل تشخيص واتخاذ قرارات سليمة بشأن مشكلات العصر الحالى التى تؤثر على حياة الفرد اليومية، بما ينمى التوجه نحو اكتساب مهارات منتجة تدعم التنمية المستدامة.

ب-محور الطاقة:

تعتبر الطاقة من العناصر المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التوجه نحو تطوير إنتاج الطاقة المتجددة، وتعد الطاقة عاملاً أساسياً في دفع عجلة الإنتاج في البلاد وبالتالي توفير فرص عمل، وتحسين مستوى معيشة الفرد، والحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما ينعكس إيجابا على النظام التعليمي الذي يقع على عاتقه هو الآخر نشر الوعي بأهمية ترشيد استهلاك الطاقة، والتوعية بآثار تغير المناخ.

وتظهر علاقة الطاقة المستدامة بالتعليم فى أن كل منهما لا يمكن أن يستغني عن الآخر، فقطاع التعليم بحاجة إلى الطاقة داخل مؤسساته المختلفة، كما أن قطاع الطاقة يحتاج إلى كفاءات بشرية متعلمة ومدربة، ومن ثم يجب تطوير المناهج التعليمية وتضمين مقرراتها ما يتضمن توعية الطلاب على الاستخدام الأمثل الرشيد لموارد الطاقة، بحيث تعمل على غرز ثقافة الاستخدام الرشيد لموارد الطاقة، والتوعية بجدوى الطاقة المتجددة والحد من التلوث الكربونى ومخاطرة على التغير المناخى، وزيادة وعي المجتمع بفلسفة ترشيد استهلاك الطاقة، والتي لم تعد خيارا للمواطن، وإنما جزء لا يتجزأ من فلسفة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن أن تعمل المدرسة الثانوية العامة على التوعية بثقافة التنمية المستدامة وأن تحقيقها يسمح بتوزيع عادل للموارد بين أفراد الجيل الواحد، كما تمكن الأجيال القادمة من

التمتع ببيئة غير ملوثة وغير مستنزفة، ومعرفة مكانة قطاع الطاقة المستدامة، وإن تحقيق تنمية سواء كانت اقتصادية أو مستدامة يحتاج الي توفر خدمات الطاقة بالشكل الكافي، وأن اداء الاقتصاد الوطني لا يزال مرتبطا بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات وهو المصدر الرئيس للطاقة، وأن الطاقة المتجددة علي الرغم من التحديات التي تواجهها الا انها تعد مصدراً مستقبلياً للطاقة، كما أن فرص العمل التي توفرها الطاقة المتجددة تعمل علي القضاء ولو بنسبة متوسطة علي ظاهرة البطالة، كما يمكن للمناهج ومعلم التعليم الثانوى أن يظهرا مدى أهمية الطاقات المتجددة فى تحقيق التنمية المستدامة، وأهمية تبادل الخبرات فى مجال الطاقات المتجددة وفى مجال التنمية المستدامة، وإثبات بأن العصر هو عصر ذهبى للنمو الاقتصادى والتكنولوجى، ولكن يكون من خلال الاهتمام بالبيئة وعدم تدميرها من خلال استخدام مواد صديقة لها، والتى تساهم فى الحفاظ عليها للأجيال القادمة.

ج- محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي:

يتسع مفهوم المعرفة والابتكار والبحث العلمي ليشمل إنتاج ونقل المعرفة بكافة صورها في مختلف مستويات التعليم، وآليات التنشئة، ورعاية المواهب، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، والإسهام المعرفي الأكاديمي، وتساهم المعرفة والابتكار والبحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، سواء الوطنية أو الأممية، كما أن رفع جودة الحياة للمواطنين وتطويره تتطلب تهيئة بيئة محفزة لتوطين وانتاج المعرفة، وتفعيل وتطوير نظام وطنى متكامل للابتكار، وربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات، وهذا يتفق مع ما تستهدفه رؤية المعرفة والابتكار والبحث العلمى لمصر حتى عام ٢٠٣٠م.

ولكي تحقق المعرفة والابتكار والبحث العلمي أهداف التنمية المستدامة لابد من التغلب على التحديات التي تواجهها، وعلى رأسها ضعف التمويل المتاح لها في الموازنة العامة للدولة، ومن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وعدم وجود آلية متكاملة للربط بين المعرفة والابتكار، وعدم كفاية الحوافز الاقتصادية والتمويلية للابتكار، وضعف ثقافة الابتكار في المجتمع، كما يتعين بذل الجهد لرفع الوعي بأهمية هذه الأنشطة التحقيق معدلات أعلى

للتنمية المستدامة، وتشجيع الشباب على المشاركة الفعالة في البحث العلمي، والابتكار من خلال المشروعات الصغيرة ومبادرات ريادة الأعمال،

ويعد الوقوف على طبيعة عوامل التفكير الابتكارى وعلاقتها بعوامل القدرة العقلية العامة تتطلب دراسة العوامل غير المعرفية مثل السمات الشخصية، والدافعية، والتنشئة الاجتماعية، والحالة الاقتصادية الاجتماعية، ومفهوم الذات، والمستوى الثقافى للأسرة، فالارتباطات الإيجابية بين كل من الذكاء والمواد الدراسية المختلفة ترتبط بعوامل التفكير الابتكارى مما يؤكد على ضرورة الاهتمام بعوامل التفكير الابتكارى ورعايتها لدورها الهام فى التحصيل الدراسى، وكذلك فى رعاية المبتكرين والمبدعين، ومن هنا يأتى دور التعليم الثانوى العام من ناحية المهارات العامة التى ينبغى تدريب طلاب التعليم الثانوى العام عليها خلال حياتهم الدراسية مهارة حل المشكلات، والتأكيد على بناء الطاقة الإيجابية عند الطلاب، وأيضاً مهارات صنع وأتخاذ القرار لمواجهه مشكلاته المختلفة وليتحمل المسئولية من جهة وليزداد ثقة بنفسة من جهة أخرى(فالطالب المبدع فى هذا العمر يحتاج إلى أتخاذ قرارات مصيرية فى حياته كاختيار التخصص والدراسة التى سيلتحق بها وبناءً علية سيتحدد مصيره العلمى والابتكارى.(عبدالفتاح محمد، ٢٠٠٩، ٥٠-٥٢).

وتعد البيئة التربوية للتعليم الثانوى العام إحدى المرتكزات الأساسية لمفهوم التميز والإبداع، ومن واقع الحال والتطورات الفكرية والعصرية والتكنولوجية في مجتمعنا المعاصر، انطلق مفهوم الإبداع واستمر نموه برعاية المهتمين بالدراسة حول هذا الموضوع وأصحاب الشأن من المربين والمعلمين الأفاضل، والاهتمام بجوانب الإبداع المتنوعة وأثرها في الطالب بتفاعله مع المعلم والبيئة المدرسية، لينمو التفكير الابتكاري في موطن تربوي مناسب، حيث اقترن هذا المفهوم بالبيئة الخصبة بالأمان والاطمئنان (ميساء محمد، ٢٠١٤، ١٦-١٧).

وهناك ما يعرف بالبيئة المدرسية الآمنة، ومعطياتها، التي تتيح الراحة النفسية للطلبة لنواتج مستحسنة من الإبداع والتميز، وفي ظل التحولات التي جرت في ميدان التربية لتطبيق الإبداع بالاشتراك مع عناصر ما، يتم التعليم المندمج بمجموعات تعلم مترابطة بين المدرسة

والمجتمع المحلى، وهذا بدوره يتطلب بيئة للمناخ التربوي المتوائم، فالإبداع صفة القليل ولكنها في الكثير، ولكن تحتاج لمن يوقظ ملكة الإبداع بشتى الطرق.

واذا أردنا تهيئة الظروف المناسبة لإبداع ليس له بديل، فعلينا أن ننظر لعناصر متعددة أبرزها الطالب بوصفه ركيزة التعلم الذاتي، لأنه مبتدأ الصعود نحو التميز، ولكن دون غياب النظر عن مخطط العمل وهو التخطيط للناتج المراد في ظل بيئة تربوية منغمسة في متغيرات عدة، وبدون انعزال عن أهداف المنهج والتدرج المعرفي بتوجيه من العاملين في هذه البيئة الإبداعية بطرق التعليم الحديثة، التي تركز على التعلم بالاكتشاف والعصف الذهني وحل المشكلات ، وبالنظر إلى شروط تحقق الإبداع، يأتي في مقدمتها البيئة المدرسية التي تحتاج للتطور باستمراره، لتؤدي دوراً فاعلاً في اكتشاف المواهب وإبداع الطلبة، بملاحظة سلوكيات الطلبة وأنماط ممارستهم، وذلك بإتاحة الفرصة للمتعلم للانغماس بأنشطة استكشافية تحقق المطلوب، وأنشطة متنوعة تتناسب مع ميولهم واهتماماتهم بمراعاة للفروق الفردية وتنوع المواهب الإبداعية لدى الطلاب، وبدلائل معينة مثل تكوين المفاهيم الجديدة وفهمها والتعلم السريع لها، ويمكن تمييز هؤلاء الطلبة من خلال الطاقة الزائدة التي يبذلونها والتركيز في أي نشاط ينخرطون فيه (نسرين نايف، ٢٠١٩، ١٣٠-١٣٣)

أما فيما يخص البحث العلمي عامة والتربوي خاصة فهو من أهم الأساليب التي يعول عليها تحديث التعليم وتطويره، خاصة فيما يتعلق بمقومات العملية التربوية من جميع جوانبها وأطرافها، ومراجعة غايات التعليم وأهدافه في المراحل المختلفة لضمان استجابته للمتغيرات العصرية، كما أن توفر البحوث التربوية الجيدة قد تفيد عناصر العملية التعليمية والإدارة التربوية في اتخاذ مختلف القرارات الداعمة لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

ويكمن دور المعلم الريادي في صناعة الإنسان المبدع والمنتج ما يلي: استخدام طريقة العصف الذهني لإنتاج كم من الأفكار تلقائيا وإطلاق حرية التفكير والترحيب بكل الأفكار، ودمج التكنولوجيا في التعليم لخدمة الإبداع فهي وسيلة جيدة وممتعة إذا ما تم توظيفها على الوجه الأمثل، وتحقيق التكامل بين المواد الدراسية أفقياً وعامودياً لربط المعارف

بالمواقف الحياتية اليومية ولجعل التعليم قابلا للتطبيق، وتفعيل أسلوب حل المشكلات والتقصي ف العملية التعليمية وطرح قضايا تنمي التفكير والتخيل لاقتراح حلول مبتكرة، والاستطلاع والبحث والتجريب عند الطلبة عن طريق إثارة تفكيرهم بتعريضهم لمواقف تحثهم على التفكير الإبداعي، واستخدام الوسائل والأنشطة، والابتعاد عن التلقين والتعليم النمطي.

كما يكمن دور المعلم الريادي في صناعة الإنسان المبدع في العمل على تنمية جميع جوانب شخصية الطالب بشكل متكامل (المعرفية ، السلوكية، المهارية، العضلية، العلمية والعملية)، والتركيز على أساليب التدريس المفتوحة كالمناقشة والمشروعات والعمل بنظام المجموعات لأنها تنمي المهارات الاجتماعية وتخلق روح الفريق الواحد وتعزز القيادة والإبداع، وتغيير أسلوب طرح أسئلة الامتحانات من أسئلة تقيس مدى الحفظ والتذكر إلى أسئلة مفتوحة محفزة للتفكير، وتعليم الطالب مهارات الاستنتاج والمقارنة والتصنيف، وعدم إنجاز المهمات ضمن معيار واحد وإعطاء الطلبة بعض الحرية لتوظيف مهاراتهم وطاقاتهم الإبداعية، والابتعاد عن التلقين والتعليم النمطي ومساعدة الطلبة على الوصول إلى المعرفة بأنفسهم، وتشجيع المبادرة عند الطلبة وتحريرهم من الخوف، والاستماع للطلبة من أجل التعرف إلى أفكارهم لإظهار ثقة المعلم بقدراتهم وإتاحة الفرصة لهم بالتعبير عن آرائهم، وتنمية التفكير الإبداعي باستخدام المفاهيم التربوية كالتعزيز وإثارة الدافعية للتعلم، وأن يكون المعلم على وعي ومعرفة تامة بأساليب واستراتيجيات التدريس والتقويم ليعرف المناسب منها مع الموقف التعليمي.

د- محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:

تتضح أهمية الشفافية الإدارية للمؤسسة في مساعدتها على المشاركة بفعالية في تطوير العمل بالمؤسسة، وتسهم في الاعتماد على الذات من أجل تحقيق أفضل أداء ممكن والمتمثل في تحقيق الجودة وزيادة إنتاجية العمل، وكذلك تساعد في اتخاذ قرارات إدارية رشيدة وحكيمة، وتسهم في القضاء على العمل الروتيني الذى يعطل المصالح ويؤخرها، وتساعد في تبسيط الإجراءات والتوسع في اللامركزية، وسهولة إيصال المعلومات، وأيضاً في تنمية الثقة في العمل وفى العاملين بالمؤسسة التعليمية (خالد عواض،٢٠١٦، ٣٦٦).

ولتحقيق الشفافية الإدارية ورفع كفاءة العمل المؤسسى الحكومى بالتعليم الثانوى يمكن العمل على رفع درجة الرضا الوظيفى للمعلمين، وأيضاً تحسين الرواتب الخاصة بالمعلمين لتتاسب مع حجم العمل الذى يقومون به ومع الوضع الاقتصادى للمجتمع، وأقامة دورات النمو المهنى والإدارى المستمر للمعلمين ومديرى المدارس بما ينعكس على أداء الجميع بإكسابهم المهارات الإدارية اللازمة للعمل المدرسى، وللفهم الجيد لبيئة التعليم، لتجويد العملية التعليمية، والتى تسهم فى مشاركتهم الفاعلة فى تحقيق أهداف رؤية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وبكفاءة.

٢- البعد الاجتماعى:

يشتمل البعد الاجتماعي في استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٢٠ على عدد من المحاور، تشمل العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة، وتتناول الدراسة كل محور منهم كما يأتى:

أ- محور العدالة الاجتماعية:

تعنى العدالة الاجتماعية المساواة بين النشر فى الحقوق والواجبات، وفى توزيع الفرص، وفى الثواب والعقاب، وتحقيق الانسجام والسلام بين أعضاء المجتمع الواحد وبناء مجتمع قادر على الانجاز والاستمرار فى الحياة(عبدالوهاب البندارى، ٢٠١٦، ١١)، وتشمل العدالة الاجتماعية الأبعاد السبعة الآتية:

- **البعد الاقتصادي:** ويتعلق بمدى مشاركة أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها.
- **البعد الاجتماعي:** ويعني بتحقيق المساواة في الحقوق والفرص الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها من خدمات أساسية.
- **البعد البشري:** وينصب على توفير الحياة الكريمة، وصيانة حقوق الإنسان، وتحقيق التكافؤ الكامل في الفرص للجميع.
- **البعد الإقليمي:** ويعني بتقليص الفجوات الجغرافية، ومعالجة التفاوتات في توزيع الموارد والخدمات بين أقاليم الدولة.

- **البعد الجيلي:** ويتعلق بالعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.
- **البعد المؤسسي:** ويهتم بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسي.
- **البعد الثقافي:** ويعني بمنظومة القيم السائدة في المجتمع وتأثيرها على إدراك مفهوم العدالة الاجتماعية.

وتعد العلاقة بين التعليم عامة والعدالة الاجتماعية فى شكلها الظاهر علاقة جزء بكل أو خاص بعام، بمعنى أن التعليم أحد الحقوق التى تضمنتها مواثيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها، والتى تسعى إلى إتاحة هذا الحق فى إطار من المساواة العادلة والحريات المنضبطة، إلا أن العلاقة فى جوهرها علاقة تأثير وتأثر متبادلة، فلا تتحقق العدالة الاجتماعية فى مجتمع ما دون تحقيق العدالة فى التعليم، ولا يمكن أن تتحقق العدالة فى التعليم فى غياب سياسات العدالة الاجتماعية الشاملة للمجتمع كله، كما أنه أحد المعايير التى يحتكم إليها عند تحقيق المساواة العادلة فى لعدالة التوزيعية، بمعنى أن المستوى التعليمى ونوعه يعتبر من أهم معايير التمييز بين المتقدمين لفرص العمل المتاحة فى المجتمع (أسماء الهاجى عبدالحى،٢٠١٦، ٦٢٢).

ولما كان التعليم قضية لا تنفصل ولا تنزوى عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، فلابد أن يتسع المعنى العام للعدل التربوى ليشمل الحق فى حياة كريمة تزخر بتوافر أساسيات العيش وضرورات البقاء فى مسكن آمن، ومآكل ومشرب صحيين، وتعليم جيد، وعمل كريم لكل أفراد المجتمع دون طغيان أو إخسار(حنان أحمد، وأخرون، ٢٠٢٠، ٥٠٧)

ويعتبر التعليم الثانوى العام الجيد حقاً من حقوق الإنسان الذي يكفل للطلاب استغلال أقصى إمكاناتهم، وينبغي أن تؤدي الإدارة المدرسية أدوارا من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية في البيئة المدرسية، ومن أهم هذه الأدوار إشاعة الإنصاف والمساواة بين الطلبة في البيئة التعليمية، وتوعية الطلاب بالحس الاجتماعي، وتنمية المسئولية الاجتماعية لديهم، وترسيخ المعايير والضوابط السلوكية لتحقيق العدالة الاجتماعية بينهم، وتهيئة استقرارهم التعليمي.

وفى نفس الصدد، يعمل التعليم الثانوى العام على تحقيق حراك اجتماعي واقتصادي قوي يعزز المهارات والقدرات ويواجه المشكلات، ويدعم التنمية الشاملة والمستدامة ويقضي

على أسباب العوز والتفاوت بين أفراد المجتمع، حيث إن قضية العدالة الاجتماعية في التعليم الثانوى العام لا تزال تمثل مشكلة رئيسة من المشكلات التي تواجه أي مجتمع، وإن اختلفت معطيات السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تطرح فيه.

ب-محور الصحة:

تعد صحة الإنسان من المقومات الأساسية في بناء المجتمع وهى حق أصيل من حقوق الأنسان، حيث يمتلك الفرد ذو الصحة الجيدة القدرة على العمل والإنتاج، الأمر الذى يعود بالنفع على المجتمع وعلى اقتصاد الدولة بالتبعية، ودائما ما يحظى ملف الصحة بأهمية كبيرة لدى صانعى القرار فى أى دولة وذلك لما يمثله من أهمية لدى المواطنين ولما يترتب عليه من آثار مباشرة على التنمية البشرية والاقتصادية.

وعليه تتضح علاقة التربية بالصحة، اذ تؤثر الواحدة في الأخرى تأثيراً كبيرا فواحدة من مهام التربية الأساسية تغيير سلوك الأفراد واتجاهاتهم بحيث تؤدي إلى المحافظة على الصحة والوقاية من المرض، وهذا يعني أن انخفاض الوعي الصحي أساسه في الواقع أساس تربوي ، لأنه يرجع إلى اكتساب الفرد السلوك الصحي السليم.

وفى نفس الصدد تعد بيئة التعليم الثانوى العام وحدة متكاملة ومترابطة لا ينفصل فيها الفكر عن العمل، ويكمل الجانب التطبيقى الجانب النظرى، بفعاليتها وتوازنها، فهى منظومة من القيم والعادات والممارسات الإيجابية التى تستلزم أن تسود لتوفر بيئة صحية آمنة لا يحس فيها الطالب بالخوف أو القلق أو التوتر، فهناك ثلاثة مؤشرات للبيئة التعليمية الجيدة، تتمثل فى الصحة النفسية للطالب، والمستوى المعرفى للطلبة، ووتطوير المستوى الذاتى لهم(Kislyakov, P, Shmeleva. 2014 , 286)، مما يتطلب من التعليم الثانوى العام العمل على إنشاء الفرق أو اللجان التوجيهية المسئولة عن وضع وتنفيذ الاستجابة التعليمية نحو التربية والرعاية الصحية اللازمة لمواجهة الأوبئة وتبعاتها.

ج-محور التعليم والتدريب:

يعتبر التعليم الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع،

وللتعليم والتدريب المستمرين أهمية أساسية في تحسين سبل العيش وتطوير قوى عاملة قادرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية وقابلة للتكيف مع التغير التكنولوجي.

ويؤكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر قمة التنمية المستدامة بجوهانسبرج سبتمبر ٢٠٠٢ من أن التعليم عامل رئيسي في التنمية المستدامة، كما أنه لا يعني فقط بإضافة موضوعات بيئية إلى المناهج الدراسية، بل يشمل أيضاً إقامة توازن بين الأهداف الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية والمسئولية الإيكولوجية، وينبغي للتعليم أن يوفر للطلبة المهارات والقيم والمعرفة التي نمكنهم من الاستمرار في الحياة داخل مجتمعاتهم، كما ينبغي أن يأخذ بتعدد الاختصاصات وبالمفاهيم المتكاملة والأدوار التحليلية المستمدة من اختصاصات متنوعة، وتشير مجموعة من الأهداف المرتبطة بفعاليات عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التنمية المستدامة، ويسعى إلى تحقيقها إطار العمل الأسترشادي للتربية من أجل التنمية المستدامة، وهي(محمد صديق، ٢٠٠٩، ٧٩-٨٠):

- إبراز الدر الرئيسي الذي تؤديه برامج التربية والتعليم والتعلم في السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة.
- تيسير إقامة الروابط وإنشاء الشبكات، والتبادل والتفاعل بين الأطراف المعنية في مجال التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة.
- توفير المجال والفرصة لصقل وتعزيز رؤية التنمية المستدامة والتحول إليها بواسطة أنماط جديدة ومتعددة في التعليم والتعلم، وتوعية أفراد المجتمع بأهميتها.
- العمل على تحسين نوعية التدريس والتعلم في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.
- إعداد استراتيجيات على جميع المستويات الوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز القدرات في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.

ويعد التعليم الرافد الرئيسي للتنمية من الموارد البشرية بجوانبها الإجتماعية والإقتصادية، فالعنصر البشري هو أحد العناصر الرئيسة لمؤسسات التنمية المستدامة، وهو المحرك الأول لكل مجالات التنمية.

كما أن التعليم أهم مصادر الاستثمار في رأس المال البشري، ويمثل أيضاً طريق التنمية والتقدم وممر العبور لتحسين نوعية الحياة والقضاء على الفقر وبناء الإنسان، وإيمانا بأن العدالة الاجتماعية من أهم حقوق المواطن، فإن تلقي التعليم الجيد القادر على تحرير الإنسان من الجمود الفكرى وفتح آفاق جديدة هو أيضا جزء لا يتجزه من حقوق المواطن.

وقد نص دستور عام ٢٠١٤، المادة (١٩) علي أن التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، ومن هنا جاءت أهمية وضع رؤية استراتيجية للتعليم بالمحور السابع كاملاً بأنواعه الثلاث: التعليم الأساسي (قبل الجامعى)، التعليم الفنى والتدريب، والتعليم الجامعى أو العالى.

وجاء التعليم ضمن البعد الاجتماعي في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك اتساقا مع الكثير من التقارير العالمية والمحلية التي تستند إلى المؤشرات التعليمية في قياس التنمية الاجتماعية، كما يلاحظ ربط الرؤية بين التعليم والتدريب للتأكيد على العنصر البشري وأهمية تأهيله وإعداده.

فالتعليم أداة أساسية لتحقيق الاستدامة، حيث يدرك الناس في جميع أنحاء العالم أن اتجاهات التنمية الاقتصادية الحالية ليست مستدامة وأن الوعي العام والتعليم والتدريب مفتاح الحراك المجتمع نحو الاستدامة، بالإضافة إلى ذلك هناك القليل من الاتفاق حيث يتجادل الناس حول مصطلح التنمية المستدامة وما إذا كان يمكن تحقيقه أم لا، فلديهم رؤى مختلفة لما ستبدو عليه المجتمعات المستدامة(Hopkins , C., R. 2002 , 18).

ويعانى قطاع التعليم العديد من التحديات الأساسية التى تؤثر سلباً على تحقيق أهدافه وغاياته، منها انخفاض في أعداد المعلمين نسبة إلى الطلاب وعدم وضوح معايير توزيعهم، وعدم تحديد موعد ملزم للاعتماد في فترة محددة، وتدهور الثقة بين المجتمع والمنظومة التعليمية، ونقص قواعد البيانات التفصيلية وأثرها في دعم اتخاذ القرار، وضعف فاعلية وكفاءة التدريب الحالي، وتقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية، وضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز وغياب نظام مؤسسي متكامل للمتابعة

والتقويم قائم على النتائج، وقلة عدد الفصول وضعف كفاءة توزيعها، وضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والإلزام بتطويرها، وضعف المناهج التعليمية وتأخر تحديثها وتكاملها (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى،٢٠١٤، ١٣٩)

كما يعانى التعليم أيضاً من محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة على القيام بدورها في الاعتماد، ودرجة استعداد المدارس للاعتماد (المتطلبات المالية والبشرية)، ومحدودية قدرة الأكاديمية المهنية للمعلمين في توفير ترخيص مزاولة المهنة، وضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد، ومحدودية أعداد المتخصصين النفسيين والاجتماعيين المدربين، وضعف التشريعات الملزمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة، الاحتياج إلى هيئات كافية لتهيئة المدارس للجودة المطورة، وضعف القوانين الملزمة بالحصول على رخصة مزاولة المهنة، وعدم إلزام دمج مرحلة رياض الأطفال ضمن مراحل التعليم الأساسي، وضعف التمويل وقلة مصادره، وضعف الكفاءة المهنية لبعض المعلمين، وضعف قدرة المدارس على الحفاظ على الطلاب، وتدهور البنية التحتية لمعظم المدارس.

وأيضاً يعد ارتفاع تكلفة تكنولوجيا التعليم الحديث، وقلة عدد المراكز لاكتساب ورعاية الموهوبين، وطبيعة توزيع الأعمال داخل الأسرة في الريف، والقصور في وجود مدارس لكافة المراحل التعليمية في المناطق المحرومة، من التحديات الأساسية المؤثرة على أتاحة التعليم للجميع.

وقد أصبحت قضية أتاحة التعليم حتمية تفرضها التنمية، ورغم وجود الكثير من الأسباب لحدوث التنمية مثل البيئة والاقتصاد والصحة وغيرها، إلا أن التعليم يظل هو الأهم، لكونه الأقدر على إعداد القوى البشرية التي تستطيع الاستجابة للتنمية، والدليل على ذلك هو ما قامت به بعض الدول المتقدمة من اتخاذ التربية أداة لإحداث التنمية مثل اليابان وألمانيا، حيث قامتا بتحقيق أعلى درجات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي من خلال التعليم (عايض بن محمد ال حجراف، ٢٠١٩، ٢٩٩)

لذا تركز الرؤية على مجموعة من البرامج التطوير البيئة التعليمية ومسايرة خطط التنمية من خلال التحديث الشامل للمناهج وأداء المعلمين وتحسين البيئة المدرسية للتحفيز

على التطوير والإبداع، وتطوير طرائق التدريس والاهتمام بكافة الجوانب التي يحتاج إليها المعلم في عملية التطوير الخاصة به.

وتعد العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة علاقة موجبة، فإذا نظرنا إلى مصلح التربية نجده لا يختلف عن التعليم من حيث المضمون- قيم ومعلومات ومهارات- كما أنهما يستهدفان إكساب أو تعديل بعض الخبرات لدى المتعلم من أجل تمكينه من القيام بأدواره كعضو في جماعة، وهذا يتطلب تنمية متكاملة لكافة جوانب الشخصية تنطلق من أسس وأصول علمية تربوية، ما يعني أنها عملية مخططة تشمل (البيولوجيا) لتعليم الصغار، وعلم وفن مساعدة الكبار- المعلمين والأميين- على التعليم المستمر، كما تشمل منظومة التعليم المستمر مدى الحياة المؤسسات النظامية وغير النظامية.

وتأسيساً على ما سبق، يعد التعليم الثانوي العام هو المفتاح الحقيقي لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث أنه لا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل هو وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الإنسانية شريطة أن يتكيف ويتأقلم مع المتغيرات الحادثة في المجتمع دون تجاهل لمهمته الأساسية وهي نقل المعرفة وثمار الخبرة الإنسانية من جيل إلى جيل، وتنمية مواهب الأفراد وإعداد الموارد البشرية وتزويدها بالوسائل اللازمة التي تؤهلها وتهيئتها للحياة والحفاظ على مكتسباتها وتطويرها.

د- محور الثقافة:

تعد الثقافة عنصر أساسي في تكوين المجتمع، فالمجتمع يتكون من أفراد يعيشون في مكان واحد ويشتركون في نمط معين للمعيشة، ولديهم شعور مشترك بالانتماء والولاء لهذا التجمع، ونمط المعيشة المشترك هو ما يطلق عليه الثقافة، وتشير إلى كل ما أبدعته عبقرية الأمة في الميادين المختلفة وعبر العصور منذ بدأت تعيش حياة اجتماعية حتى الوقت الحاضر، سواء في الجوانب المادية في حياة الإنسان أو الجوانب الاجتماعية ويكون الرقى والتطور أسرع في الجوانب المادية عنه في الجوانب الاجتماعية، إلا أن الأخيرة تتأثر بالأولى فترقى هي الأخرى.

والثقافة عملية سلوكية مكتسبة تعتمد على التعليم، في الانتقال من جيل إلى جيل، وتقوم العملية التعليمية بدور هام في أحداث التوازن بين عناصر البيئة الاجتماعية بعضها مع البعض، فهي تلعب دوراً في تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع من جانب، وتنمى قدرات الفرد وتكسبه مهارات عامة وتهذب ميوله وتصقل فطرته للعيش والتكيف مع البيئة المحيطة من جانب أخر (ألاء الحبارى، ٢٠١٥، ٢٠).

وتأسيساً على ما سبق وفى ضوء أهداف التعليم الثانوي العام ومناهجه ونظامه وإدارته التي يستمدها من الرصيد الثقافي للمجتمع، يمكن القول أنه وسيلة نقل الثقافة للأجيال المتعاقبة تحقيقاً للتماسك الاجتماعي حيث تزود المتعلمين بمقومات وأدوات التفاعل الإيجابي والتكيف السوى مع أقرانه من أفراد المجتمع وتسليحه بالقدر الكافي من المعلومات والمهارات اللازمة للقيام بدوره في إنتاجية المجتمع وسعادة الفرد.

٣- البعد البيئي:

يشتمل البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ على محورين أساسيين وهما: محور البيئة، ومحور التنمية العمرانية، وتتناول الدراسة كل محور منهما كما يأتى:

أ- محور البيئة:

تعرف البيئة بأنها تلك العوامل الخارجية التى يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة عقلية أو اجتماعية كالعوامل الجغرافية والمناخية من سطح ونبات وموجودات وحرارة ورطوبة والعوامل الثقافية التى تسود المجتمع والتى تؤثر فى حياة الفرد والمجتمع وشكلها وتطبعها بطابع معين[١].

ويعد التعليم الثانوى العام عاملاً هاماً في زيادة الوعي البيئي، حيث كلما زاد عدد سنوات التعليم، كلما زاد اهتمام الشخص بالحماية البيئية، فطالب المدرسة الثانوية العامة يتزايد احتمال مشاركته بصورة أكبر في الإجراءات السياسية بالوعي والاهتمام البيئي، لحماية البيئة،

[١] اسمهان بوشيخارى، رقية محمودى(٢٠١٥). التربية البيئية فى المناهج الدراسية، **مجلة كلية الدراسات الإنسانية**، كلية العلوم الاجتماعية، ع(١٥)، ص٥.

كما يزود التعليم المتعلمين بالمهارات المطلوبة للتكيف مع التأثيرات المتنوعة لتغير المناخ. وينظر إلى التعليم البيئي على أنه وسيلة لزيادة الوعي العام والمعرفة والوعي بالبيئة، وتزويد المجتمع بالأدوات والمهارات لاتخاذ قرارات مسئولة لمعالجة المشاكل البيئية بشكل مناسب والمساهمة في تحقيق الاستدامة[٢].

ب-محور التنمية العمرانية:

تعد التنمية العمرانية محصلة تنسجم فيها الملامح الكبرى لأجندة التنمية الحضارية، ويلعب قطاع الخدمات والاحتياجات الأساسية دوراً محورياً فى تنمية أى مجتمع عمرانى جديد، ويعتبر من أهم عوامل الجذب السكانى خاصة إذا تم تخطيطه بالحجم والمستوى المناسبين وإدارته بكفاءة عالي، وقد اهتمت العديد ومن هنا تنشأ العلاقة بين التنمية والتعليم من المواضيع الهامة فى التنمية المستقبلية المستدامة، حيث تمثل الخدمات التعليمية الركيزة الأولى والبداية الحقيقية لتطوير مهارات وقدرات الفرد لما تقدمه من تنمية للمجتمع، كما أنها من الخدمات المجتمعية المهمة الواسعة الانتشار ولها أهمية كبيرة في أنحاء العالم، وهى نشاط يقدم من قبل الدولة أو القطاع الخاص بسكان ولا يرتبط توفيرها بمنفعة.

ويمكن للتعليم الثانوي العام التعاون في الجهود المبذولة لتهيئة الطلاب والمجتمع العام بالتبعية في مجتمعاتهم العمرانية الجديدة، ونشر الفكر الحضاري بالحفاظ على التنمية العمرانية بالمجتمعات الجديدة، التي ينبغي توزيع الخدمات التعليمية عليها لتحقيق الهدف من وراء إنشاءها هذا من زاوية، ومن زاوية أخرى عبر جعل حماية التراث العمراني جزءاً من أهداف تخطيط التنمية العمرانية.

ثالثاً: توصيات البحث:

يعد التعليم الثانوى العام هو المفتاح الحقيقي لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث أنه لا يسهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية فحسب، بل هو

---

[2] Artun, H.& Özsevgec, T.(2018). **Influence of Environmental Education Modular Curriculum on Academic Achievement and Conceptual Understanding**. Int. Electron. J. Environ. Educ., 8, p. 150.

وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الإنسانية شريطة أن يتكيف ويتأقلم مع المتغيرات الحادثة في المجتمع دون تجاهل لمهمته الأساسية وهي نقل المعرفة وثمار الخبرة الإنسانية من جيل إلى جيل، وتنمية مواهب الأفراد وإعداد الموارد البشرية وتزويدها بالوسائل اللازمة التي تؤهلها وتهيئتها للحياة والحفاظ على مكتسباتها وتطويرها، وفي ضوء ذلك يمكن تقديم عدد من التوصيات لتحسين دور التعليم الثانوي العام لتحقيق أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠ علي النحو الآتي:

- التركيز علي أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، واستراتيجية التحول الرقمي لتكون منطلقات لاعتماد دور التعليم الثانوي العام في تحقيق أهدافه.
- مراجعة السياسات التعليمية واللوائح ذات الصلة لإجراء التعديلات اللازمة عليها مع متطلبات التنمية المستدامة في تحقيق أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠.
- إعادة تصميم مناهج ومقررات التعليم الثانوي العام للتتناسب مع واقع سوق العمل.
- عقد الشراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة والتعليم العالي وقطاعات الأعمال من أجل تقديم الدعم وتوفير الخدمات اللازمة لمعلمي ومتعلمي التعليم الثانوي العام لتحقيق دور رائد في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠

مراجع الدراسة:

١. أحمد عاطف عبدالرحمن(٢٠١٩). الكتاب الورقي والتابلت في العملية التعليمية. **مجلة المال والتجارة**، نادي التجارة، ع(٦٠٥).

٢. أسماء الهاجى عبدالحى(٢٠١٦). التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية فى التعليم "دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الازهر، ع (١٧٠)، ج(٤).

٣. اسمهان بوشيخارى، رقية محمودى(٢٠١٥). التربية البيئية فى المناهج الدراسية، **مجلة كلية الدراسات الإنسانية**، كلية العلوم الاجتماعية، ع(١٥).

٤. ألاء الحبارى(٢٠١٥). **أصول التربية "الاجتماعية – الثقافية –الاقتصادية، دار امجد لنشر والتوزيع**، عمان: الأردن.

٥. الأمم المتحدة(٢٠٢١). **تقرير أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢١**، نيويورك: الولايات المتحدة الإمريكية، ص٣٤، متاح على الرابط:http://unstats.un.org/sdgs

٦. تركى عبد الفتاح (٢٠٠٨). **المدرسة وبناء الإنسان**. ط(٤). القاهرة : دار المطبوعات.

٧. ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم(٢٠٠٦). **الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر – نحو نقلة نوعية في التعليم (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)**، القاهرة، وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، وزارة التربية والتعليم.

٨. جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). **دستور جمهورية مصر العربية**، المادة (١٩).

٩. حسام مازن(٢٠١٢). **أصول البحث في التربية وعلم النفس**. القاهرة، دار الفجر.

١٠. حنان أحمد محمد، سمير محمد إبراهيم، أحمد عبدالفتاح محمد، شحته محمد سعد(٢٠٢٠). العدل التربوى وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة بنها، مج(٣١)، ع(١٢١).

١١. خالد عواض عبدالله الثبيتى(٢٠١٦). الشفافية الإدارية لمديرى المدارس الثانوية بمدينة الرياض وعلاقتها برضا المعلمين، **المجلة التربوية**، مركز النشر العلمى، جامعة الكويت، مج(٣٠)، ع(١٢٠).

١٢. دغمان زوبير(٢٠١٩). التعليم كقيمة اقتصادية واجتماعية تستحق الاهتمام. **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-رماح، ع(٣٦).

١٣. رفعت عزوز، طارق عبدالرءوف(٢٠٠٩). **اقتصاديات وتمويل التعليم مفهومه-أسسه-أهميته**، جامعة قناة السويس.

١٤. زكي البحيري(٢٠٠٨). **استراتيجية حديثة للتعليم في مصر حول إصلاح التعليم الثانوي**، القاهرة، المكتبة العصرية.

١٥. صفاء أحمد محمد (٢٠١١). تصور مقترح لتطوير اداء مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة عين شمس، (٣٥)، ج(٣).

١٦. عايض بن محمد ال حجراف(٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير إدارة الموارد البشرية بالتعليم الجامعي السعودي في ضوء الخطط التنموية ورؤية ٢٠٣٠. **مجلة العلوم التربوية**، م(٣)، ع(٢).

١٧. عبدالفتاح محمد سعيد الخواجه(٢٠٠٩). استثمار الطاقة لدى المراهقين نحو الإجادة والإبداع. **مجلة رسالة التربية**، وزارة التربية والتعليم ، عمان، ع (٢٤).

١٨. عبدالوهاب البندارى الباجورى (٢٠١٦). العدالة الاجتماعية والتنمية فى ظل الثورات المصرية، **مجلة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ع (٢٠١٦).

١٩. محمد صديق محمد حسن(٢٠٠٩). التعليم والتنمية المستدامة، **مجلة التربية**، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، س(٣٨)، ع(١٦٨).

٢٠. محمد هاشم قالوبي ورمضان محمد(٢٠١٢). **التعليم الثانوي في البلاد العربية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٢١. مهني محمد ابراهيم(٢٠٢٠). التعليم العربي وأزمة كورونا: سيناريوهات للمستقبل. **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية**، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، تالين: إستونيا، مج(٣)، ع(٤).

٢٢. ميساء محمد فلاح الهويمل(٢٠١٤). البيئة التربوية موطن الإبداع. **مجلة رسالة المعلم**، وزارة التربية والتعليم، الأردن، مج(٥٢)، العدد الأول.

٢٣. نسرين نايف حسين الدعجة(٢٠١٩). المعلم ودوره فى صناعة الإنسان المفكر والمبدع والمنتج. **مجلة رسالة المعلم** ، وزارة التربية والتعليم، الإردن، مج(٥٦)، ع(٢١).

٢٤. نقابة المعلمين(٢٠٠٨). تطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم الجامعي والعالي(٢٠٠٨). **المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي المنعقد في الفترة من ١١-١٢ مايو**، القاهرة، وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي.

٢٥. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى(٢٠١٤). **رؤية مصر ٢٠٣٠**، المطابع الأميرية، القاهرة.

26. Artun, H.& Özsevgec, T.(2018). Influence of Environmental Education Modular Curriculum on Academic Achievement and Conceptual Understanding. Int. Electron. J. Environ. Educ., 8.
27. Hopkins , C. Mckeown, R. (2002). Education and sustainability: Responding to the global challenge.
28. Kislyakov, P, Shmeleva, E, Karaseva.(2014). Monitoring of Education Environment according to the Social-Psychological Safety Criterion, Published by Canadian Center of Science and Education.